الرئيس الأسد يُصدر قانوناً جديداً للبيوع العقارية يحقق عدالة الضريبة وعدالة التحصيل

يتمكن مالك العقار من معرفة قيمته التخمينية والضريبة المطلوبة من بيعه

وزير المالية لـ«الوطن»: القانون يقدر القيمة الرائجة للعقار بعدالة أكثر ويحد من العامل البشري في تقدير الضريبة

| الوطن

أصدر الرئيس بشار الأسد القانون رقم ١٥ للعام ٢٠٢١ الخاص بالبيوع العقارية، ويحدد هذا القانون الضريبة على البيوع العقارية استناداً لقيمتها الفعلية الرائجة والتي ستحددها لجان مختصة وخبيرة بما يحقق عدالة ضريبية غير مسبوقة تستند لبيانات وتخمينات رقمية واقعية ومؤتمتة لا يتدخل فيها العامل البشري، وبالتالي يمنع الفساد في تحصيل الضرائب المستحقة عن بيع العقارات، حيث سيتم وفق القانون تحديد سعر المتر المربع للعقار السكني والتجاري في جميع المدن والمناطق والبلدات عبر لجان مختصة ويتم تثبيت هذه القيم في نظام مؤتمت لتكون مرجعاً عند تحديد الضريبة على البيع وفق النسب الضريبية الواردة بوضوح في القانون، وعندها يلتقي دور العنصر البشري في تحديد الضريبة من خلال ربط عقود البيع مع القيمة الرائجة للعقارات والمسجلة في بيانات مؤتمتة مسبقاً.

ويحقق تطبيق هذا القانون زيادة في الإيرادات الضريبية للخزينة العامة بما يتلاءم مع الأرباح التي تتحقق من عمليات البيع العقاري بمختلف أنواعها وأشكالها لتعود بالنفع العام على المواطنين وتنعكس إيجاباً على الخدمات المقدمة لهم.

ويضمن القانون الجديد تحقيق مستوىً عالٍ من الشفافية والدقة بالتحصيل الضريبي بشكل يميز بين ما هو مطلوب ضريبياً على بيع العقار الباهظ الثمن والمنخفض الثمن، ما يحقق عدالة في التكليف الضريبي بين أصحاب العقارات الرخيصة وأصحاب العقارات مرتفعة الثمن. وبين ما هو سكني وما هو تجاري، الكل يدفع الضريبة العادلة وفق قيمة عقاره بما يحفظ حق الأفراد وحق الدولة.

ويعتمد القانون بدرجة رئيسية على استخدام التقنيات الإلكترونية الحديثة بحيث يمكن لصاحب العقار أن يحصل على القيمة التخمينية لعقاره والضريبة المطلوبة من بيعه أينما كان هذا العقار وأينما كان مالك العقار في سورية. وتسهّل هذه التقنيات عمليات الفراغ العقاري وترفع من كفاءة العاملين في القطاع الضريبي تحت مظلة العدالة ومنع التهرب.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين وزير المالية كنان ياغي أن قانون البيوع العقارية الجديد يعزّز دور الدولة في تحسين المستوى المعيشي للمواطنين من خلال معالجة التهرب الضريبي الكبير في مجال بيع وشراء وتأجير العقارات، وهو ما كان يحرم الخزينة العامة للدولة الكثير من الإيرادات، وخاصة أن استيفاء الضريبة كان يتم استناداً إلى القيمة المالية الموجودة لدى الدوائر المالية التي تتم على أسعار العام ١٩٦٥ مع بعض التعديلات البسيطة للعقارات السكنية، وعام ١٩٨٦ بالنسبة للعقارات التجارية، وعدلت لكل العقارات عام ١٩٩٧ بزيادة ١٠ بالمئة فقط، من دون مراعاة القيمة الحقيقية للبيوعات العقارية وتغيرها المستمر، والارتفاع الكبير في أسعارها.

وبيّن أن الضريبة الواجبة حسب القانون الجديد أصبحت تقدر بنسبة محددة من القيمة الرائجة للعقار، بحيث تكون أكثر قرباً من العدالة، والحدّ ما أمكن من العامل البشري في تحديد الضريبة على البيوع العقارية وذلك بالاعتماد بشكل أساسي على نظام المعلومات الجغرافية.

وأشار إلى أنه حسب القانون الجديد أصبح هناك لجان مركزية ورئيسة وفرعية لتحديد القيمة الرائجة للمتر المربع الواحد من العقار.

تهريب الأغنام مازال مستمراً

قطيش: تجار الأغنام والعجول متخوفون من الشراء.. والإقبال على اللحوم ضعيف

| رامز محفوظ

بيّن رئيس جمعية اللحامين أدمون قطيش أن أسعار اللحوم الحمراء تأثرت بشكل بسيط بانخفاض سعر الصرف خلال الأيام القليلة الماضية وانخفضت أسعارها بنسبة تعتبر قليلة.

وفي تصريح لـ«الوطن»، أشار قطيش إلى أن سعر كيلو الغنم الحي اليوم بحدود ١٠ آلاف ليرة في حين أن سعر الكيلو منه كان منذ عشرة أيام بحدود ١٠.٥ آلاف، وسعر كيلو العجل الحي اليوم بحدود ٧.٤ آلاف ليرة في حين أن سعر الكيلو منه كان منذ عشرة أيام بحدود ٧.٥ آلاف.

ولفت إلى أنه من المفترض أن تنخفض أسعار اللحوم خلال الأيام القادمة باعتبار أن أسعار الأعلاف يجب أن تنخفض، مشيراً إلى أنه من المفترض حالياً أن تنخفض أسعار الأعلاف مع انخفاض سعر الصرف.

وأكد بأن تجار الأغنام والعجول في حالة ترقب حالياً لسعر الصرف وهم متخوفون ويمتنعون عن شراء الأغنام والعجول من المربين خلال الفترة الحالية لحين استقرار سعر الصرف، لافتاً في الوقت نفسه بأن الإنتاج حالياً ثابت ولم يتغير.

ولفت قطيش إلى أن حركة تهريب الأغنام والعجول إلى دول الجوار مازالت مستمرة ولم تتوقف ولا يمكن إحصاء نسبة التهريب التي تتم حالياً بدقة، لافتاً إلى أن النسبة الكبرى من تهريب الأغنام والعجول تتم باتجاه الشمال الشرقي وباتجاه لبنان.

ونوه بأن مهربي العجول يقومون بتهريب العجول البلدية إلى لبنان ومن ثم يدخلون إلى سورية تهريباً الحدود الأجنبية باعتبار أن أسعارها أرخص من العجول البلدية، مبيناً بأن أعداد العجول الأجنبية التي تدخل إلى سورية تهريباً تعتبر قليلة.

وأشار إلى أن العجل البلدي يعتبر مرغوباً في سورية وفي لبنان في حين أن العجل الأجنبي ليس مرغوباً.

وعن الدعم الذي تقدمه مؤسسة الأعلاف لمربي الأغنام والعجول حالياً أوضح قطيش بأنه منذ شهر كانت نسبة الدعم التي تقدم لمربي الأغنام والعجول بحدود ٢٥ بالمئة من حاجة القطيع بشكل عام، أما اليوم فإن النسبة انخفضت بحدود ٥٠ بالمئة.

ولفت إلى أنه لو لم تتم زيادة نسبة الدعم الذي يقدم من الأعلاف لمربي القطيع لكانت أسعار اللحوم الحمراء ازدادت بشكل أكبر مما هي عليه الآن.

وختم قطيش بالقول: إن حركة بيع اللحوم الحمراء في الأسواق تعتبر ضعيفة حالياً ولم تزدد والطلب عليها قليل.

الحمصي: مهندسو سورية قادرون على إعادة بنائها

عبد اللطيف: نصوص وتشريعات وقرارات ترفع مستوى المهندسين للتصدي للمرحلة المقبلة

| صالح حميدي

أكدت عضو الحمصي عضو القيادة المركزية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب المنظمات الشعبية والنقابات المهنية أن انتصار سورية بقيادة السيد الرئيس بشار الأسد وشجاعة الجيش العربي السوري العقائدي وصمود الشعب الأبي أربك العالم من تآمر وأرسل الإرهابيين ومولهم بالسلاح والعتاد لتفكيك سورية وتدمير حضارتها وتاريخها العريق.

حديث الحمصي جاء خلال المؤتمر العام الثالث والأربعين لنقابة المهندسين في دمشق بحضور وزراء الإدارة المحلية والبيئة والتعليم العالي مضيفة: إنه لا خيار إلا استكمال الانتصار المحقق لتبقى سورية دولة حرة قوية مستقلة رغم كل الظروف والحصار الظالم.

وبينت الحمصي أن الكوادر الهندسية في سورية قادرة على إعادة بناء وإعمار ما دمرته يد الإرهاب الآثمة.

وزير الأشغال العامة والإسكان سهيل عبد اللطيف أكد أن السيد الرئيس بشار الأسد هو القائد والأمل الأكبر والعطاء الأمثل لإعادة إعمار ما دمرته الحرب الإرهابية الحاقدة على حضارة وتاريخ سورية.

وأكد عبد اللطيف أن المهندسين معنيون قبل غيرهم بزج الطاقات والأفكار لتطوير عمل النقابة والمشاركة في متابعة مسيرة التنمية والأمان المستدامين في سورية.

وأشار عبد اللطيف إلى أن مهنة الهندسة سمتها الإبداع والدقة وتتطلع دائماً للأفضل والأجمل لبناء مجتمع مزدهر متطور مع الاهتمام بتجسيد مصالح المهندسين وتطوير العمل نحو الأفضل والأجود مضيفاً: إن الوزارة نوي الكثير من الجهود لدراسة وإقرار وإصدار كل ما يلزم من نصوص وتشريعات وقرارات لرفع مستوى المهنة للتصدي للمرحلة المقبلة.

ودعا عبد اللطيف للنهوض بقدرات الكوادر الهندسية وتطوير العمل الهندسي تدريباً وتأهيلاً في المجالين الفني والإداري آملاً بأن تكون نتائج نقاش التقارير ومطالبات الفروع والمذكرات المعروضة على المؤتمر داعمة للمهندس والعمل الهندسي.

نقيب المهندسين غياث قطيني أشار إلى أن مجالات المؤتمر الثالث والأربعين جاء بعد إنجاز هيئات الفروع مؤتمراتها السنوية بإشراف مجلس النقابة وقيادات فروع الحزب.

واعتبر قطيني أن مؤتمرات الفروع عكست معاناة وتطلعات المهندسين وخاصة أن عام ٢٠٢٠ كان من أكثر الأعوام قسوة على سورية داعياً نقابة المهندسين لاستيفاض قدراتها ومعارفها وخبراتها لتتقدم الصفوف في عملية البناء والإعمار.

---

٥ ملايين سقف الكاش المسموح حمله بين المحافظات قرار قديم

فضلية لـ«الوطن»: تحديد سقف الكاش المسموح بحمله يضيق على الحياة الاقتصادية.. والمصارف لا يمكنها القيام بدور شركات الحوالات

| عبد الهادي شباط

كشف الباحث الاقتصادي الدكتور عابد فضلية أن قرار عدم السماح للأشخاص باصطحاب أكثر من ٥ ملايين ليرة أثناء التنقل من محافظة إلى أخرى هو قرار قديم وصدر بشكل رسمي، لكن ربما تم التشدد في تطبيقه حالياً، في حين أن ما يشاع حول تخفيض هذا المبلغ لمليون ليرة لم يصدر فيه أي شيء رسمي والمرجح أنه كان عبارة عن شائعة تم تناقلها على بعض صفحات التواصل الاجتماعي لساعات ثم لم تعد موجودة لكنها تركت حالة من اللغط لدى الناس في الشارع وهناك خلط اليوم بين حمل مبلغ كاش وبين تحويل المبلغ إما عن طريق إحدى شركات الحوالات المالية المرخصة، حيث هناك أيضاً تعميم سابق يفيد عند رغبة التحويل لأكثر من مبلغ مليون ليرة للشخص العادي الذي لا يحمل سجلاً تجارياً عبر شركات الحوالات المالية بأنه يتطلب بعض الثبوتيات حول المبلغ المراد تحويله.

لكن فضلية اعتبر أن تحديد حمل مبالغ الكاش بـ٥ ملايين ليرة فيه تضييق على الحياة الاجتماعية والمعاملات بين الناس وخاصة حالات البيع والشراء وممارسة النشاط الاقتصادي ومثال على ذلك فلاح باع محصوله من الخضار في سوق الهال وهو من محافظة ثانية كيف سيعود بثمن هذا المحصول، وأنه على التوازي مع ذلك ساهم إغلاق الكثير من شركات الحوالات المالية الصغيرة بغض النظر عن الأسباب التي كانت وراء ذلك في إربال عمل وتحويل الأموال بين المواطنين، إضافة إلى أن مبلغ ٥ ملايين ليرة هو مبلغ بسيط وبالتالي الكثير من المعاملات اليومية تحتاجه.

وعن قيام المصارف بدور شركات الحوالات المالية بيّن أنه وفق نظام العمل المصرفي ليس هناك ما يمنع لكن ذلك يحمل المصارف ضغطاً ويخلق حالة من الارباك خاصة أن المصارف عادة ما تقوم بالتحويلات المالية الناجمة عن الصفقات أو التحويلات المالية التي تكون بين حساب مصرفي وحساب آخر، أما أن تقوم المصارف العاملة بدور شركات الحوالات المالية مثل تحويل مبلغ من شخص لآخر في مدينة ثانية فهذا غير وارد ولا يتسجم مع العمل المصرفي وخاصة أن المصارف لا تملك حالة الانتشار والتوزع المتوفرة لشركات الحوالات المالية، حيث تعتمد هذه الشركات في عمل الحوالات المالية والخبرة التي اكتسبتها في سرعة تنفيذ الحوالات بين المدن والمناطق المختلفة.

وأكد فضلية أن هناك جملة من الإجراءات حالياً يتم العمل عليها من قبل الجهات المعنية للحفاظ على استقرار سعر الصرف ولجم حالة المضاربات التي تحدث في الظل والتي تؤثر في سعر صرف الليرة السورية أمام العملات الأجنبية، خاصة أن استقرار سعر الصرف يسهم في ثبات أسعار المواد والسلع في السوق وبالتالي إمكانية أوسع للتسعير وفق الكلف الفعلية مع هوامش ربح مقبولة وبناء عليه تتم المحاسبة في حالة المخالفة.

مديرة الصناعات الغذائية تتعهد بأسعار منخفضة في شهر رمضان

حللي: شركاتنا ربحت ملياري ليرة خلال شهرين

| هناء غانم

أكدت مدير عام المؤسسة العامة للصناعات الغذائية ريم حللي لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل على تطوير الشركات القائمة حالياً وتأمين السيولة خاصة أن هناك بعض الصعوبات في تأمين هذه السيولة مع بعض الجهات العامة وتطوير الإنتاج وتنويع الأصناف المنتجة ضمن الشركات التابعة للمؤسسة من الألبان والأجبان والكونسرة وغيرها، مؤكدة أن المؤسسة تعمل على إعادة دراسة التكاليف لاسيما في حال استمرار انخفاض سعر الصرف، موضحة أن هناك دراسة حول موضوع تخفيض أسعار السلع والمنتجات الغذائية وفق توجهات الوزارة في حال انخفضت أسعار التكاليف.

وذكرت حللي أنه يتم العمل على الانتشار الأفقي للمنتجات على مستوى القطر سواء مع الوزارة للتجارة أو مراكز البيع التابعة للمؤسسة سواء عن طريق موزعين أو وكلاء للمنتجات من الغوطة والكونسرة والزيوت والألبان وغيرها.

وبخصوص التوجهات التي قدمتها المؤسسة لشهر رمضان أكدت حللي أن أسعار المنتجات في المؤسسة الغذائية اليوم هي أقل من السوق من ٢٠ إلى ٣٠ بالمئة وسيكون هناك تنويع للمنتجات الاستهلاكية المطلوبة للمواطن وسوف تكون هناك أسعار مناسبة خلال شهر رمضان بأقل من أسعار السوق. وبينت حللي أن البيع في صالات الوزارة سيكون على دفتر العائلة لأن الأولوية والشريحة الأكبر للموظف والمواطن من أصحاب الدخل المحدود حتى لا يكون هناك احتكار للمادة من قبل التجار.

وأضافت حللي: حالياً هناك بعض الجهات تطالب بمثل غذائية والمؤسسة على استعداد لتلبية كافة الطلبات وفق ما هو متفق عليه.

وبخصوص الزيوت القطنية قالت إن المؤسسة استلمت من كل شركة ٢٥٠٠ طن بذور تم عصرها لكنها لا تكفي حاجة السوق لأنه ليس لدينا كميات كافية من بذور القطن لعصرها وطاقة معمل النيرب ١١٠ آلاف طن لم نستلم منها إلا ٢٥٠٠ طن بذر قطن ومعمل حماة طاقته ٤٠ ألف طن لم نستلم منها إلا ٢٥٠٠ طن، وتداركاً لهذا الموضوع أكدت حللي أنه تم الإعلان عن التشغيل للغير بالتشاركية مع القطاع الخاص.

وحول الشركات الغذائية المدمرة أكدت حللي أن هناك رؤية خاصة لكل شركة على حدة ويتم العمل على إعادة تأهيلها وفق دراسة واضحة وسيتم العمل بها وفق قانون التشاركية. وأضافت حللي إن وزير الصناعة وجّه بضرورة تدريب العاملين للاطلاع على كيفية تطبيق قانون التشاركية بين القطاعين العام والخاص.

وأشارت إلى أنه يتم العمل على تدشين خط الجبنة والبلبنة بحمص الذي هو جاهز حالياً وبطاقة إنتاجية ٣ أطنان بالساعة، علماً أن الخط القديم كانت طاقته بحدود ٧٠٠ كيلو غرام بالساعة كما يتم العمل على تجهيز معمل بيرة الشرق حيث تم نقل خزانات من معمل بيرة بردى إضافة إلى جهاز التصفية من معمل عين التل يجلب «المعرب» وتم استجرار جزء من الآلات لاستكمال إعادة تأهيل معمل إضافة إلى مرجل بخار الجبنة والبلبنة الذي هو من بقين.

وحول الإجراءات التي قامت بها المؤسسة على صعيد الخطة الإنتاجية والتسويقية خلال الشهرين الأولين من العام ٢٠٢١ أظهر التقرير الصادر عن المؤسسة أن هناك متابعة مع الشركات المقررة من خلال تذليل الصعوبات لتنفيذ الخطة الإنتاجية والتسويقية من خلال تأمين السيولة وتأمين مستلزمات الإنتاج بما يحقق الربعية الاقتصادية حيث بلغ معدل التنفيذ ٧٣ بالمئة بالأسعار الجارية بتزايد قدره ١٦١ بالمئة عن نفس الفترة من العام السابق. أما على الصعيد التسويقي فقد بلغ معدل ٦٦ بالمئة بالأسعار الجارية بتزايد قدره ١٥٩ بالمئة مقارنة بالفترة السابقة من العام السابق حيث استمرت المؤسسة بتلبية احتياجات إدارة التعيينات وكذلك منافذ بيع المؤسسة السورية للتجارة لضمان وصول منتجات المؤسسة لأكبر عدد ممكن من الزبائن، وفي ظل الظروف الراهنة وبناء على التوجيهات تم توقيع عقود مع المؤسسة السورية للتجارة لعرض كافة منتجات المؤسسة في منافذ البيع التابعة للمؤسسة السورية للتجارة في كافة المحافظات كما تم افتتاح صالة بيع مباشر كافة منتجات المؤسسة في السبع بحرات وصالات وزارة الصناعة.

وأشار التقرير إلى أن المؤسسة ربحت خلال شهرين نحو ملياري ليرة سورية على حين كانت أرباحها للفترة نفسها من العام الماضي نحو ٦.٩٠ ملايين ليرة.

وعلى صعيد الخطة الاستثمارية حسب التقرير أن قيمة الاعتمادات النهائية لكامل عام ٢٠٢١ بلغت نحو ٦٥٣٣ مليون ل.س أنفق منها ٨٥ مليون ل.س بنسبة تنفيذ واحد بالمئة. أما بالنسبة للمشاريع المنقولة فمنها مشروع إنتاج وتكرير زيت الزيتون بطرطوس، حيث يتم العمل على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية. أما بالنسبة لمعمل العصائر فيتم التنسيق مع إيران لبحث إمكانية التشارك. ومشروع تعبئة المياه في وحدة نبع الدريكيش تم تغيير اسم المشروع لمشروع إعادة تأهيل خط تعبئة المياه الطبيعية بعبوات ٠.٥ لتر. وبخصوص نقل الآلات المعدة لتعبئة المياه المعدنية العائدة في قرية الهوجة بريف حلب الغربي أوضح التقرير أنه تم إجراء الصيانة اللازمة لها وتركيبها في وحدة تعبئة مياه الدريكيش بدلاً من خط التعبئة ٠.٥ لتر، حيث تم الإعلان عن المشروع وتم نقل الخط من حلب وإعداد دفاتر الشروط الفنية واستكمال عملية التأهيل إضافة إلى مشروع تعبئة المياه في وحدة السن وفي الخفسة بريف حلب إضافة إلى معمل العصائر الذي يتم التنسيق بخصوصه مع الجانب الإيراني إضافة إلى مشروع معمل الكونسرة في الغاب، ويتم العمل حالياً على تعديل دراسة الجدوى الاقتصادية وفق الأسعار الحالية بالتعاون مع وزارة الزراعة لموافاتنا بكميات المواد الأولية التي يمكن تزويدنا بها وأسعارها الحالية.

وحول الصعوبات بينت المؤسسة أنها تتمثل في عدم توفر المواد الأولية اللازمة لتحقيق الخطط الإنتاجية للشركات وخاصة شركات زيوت بذور القطن، إضافة إلى ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج نتيجة ارتفاع سعر الصرف وخاصة (مادة الحليب الخام، البريفورم، مواد التعبئة، إضافة إلى ارتفاع ضريبة الإنفاق الاستهلاكي (الرسم الكحولي) بنسبة ٣٠-٣٠ بالمئة ووجود منتجات كحولية مغشوشة في الأسواق، والأهم النقص بالكوادر البشرية في كافة الدوائر التابعة.

وبناء عليه اقترحت المؤسسة وحسب تقريرها إعادة النظر في ضريبة الإنفاق الاستهلاكي (الرسم الكحولي) ومخاطبة الجهات الوصائية للسماح باستيراد بذور القطن بما يساهم في زيادة الطاقات الإنتاجية لشركتي الزيوت.

آروب سورية
السورية الدولية للتأمين

البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للسنة المالية المنتهية في 31 كانون الاول 2020

خاص بشركات مساهمة و فروع الشركات الأجنبية
Association of Syrian Certified Accountants
مجمع المحاسبين القانونيين في سورية
شهادة محاسب قانوني

الزميل أحمد رضوان الشرابي
رقم الترخيص / 11/128 / رقم 6599

الشركة السورية الدولية للتأمين (آروب سوريا)
شركة مساهمة مغفلة عامة
يمكن الاطلاع على البيانات المالية وتقرير مفتش الحسابات على موقع هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية www.scfms.sy

على من يرغب من السادة المساهمين الحصول على البيانات المالية للشركة إرسال طلبه على العنوان التالي دمشق - التجهيز، ص.ب: ٣٣٠١٥ - فاكس : ٣٣٤٨٤٤٤/٣٣٤٨٧٩٧ ١١ ٩٦٣ + البريد الالكتروني info@aropesyria.com